المشاركة المجتمعية مدخل لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيق جودة حياتهم

Societal participation is an approach to empowering people with special needs and achieving quality of life

إعداد

أ.د/هويدا محمود الإتربي

أستاذ ورئيس قسم أصول التربية، كلية التربية جامعة طنطا

Doi: 10.21608/jasht.2020.122098

استلام البحث : 22 / 8 /2020 قبول النشر: 16 / 10 / 2020

المستخلص :

تعد رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من القضايا المهمة التى تواجه المجتمعات محليًا وعالميًا، إذ يوجد بكل مجتمع نسبة منهم تحتاج إلى الدعم والرعاية حتي يمكنهم التوافق مع ظروف الحياة نظرًا لتأثر نظرتهم للحياة بظروف إعاقتهم، وما يحصلون عليه من دعم الآخرين لهم. وتبين الإعلانات العالمية اهتمامًا واضحًا بهم وبحقوقهم في الحياة، ويعد الاهتمام بهم أحد المعايير الهامة لتقدم الأمم خاصة في ظل ما تمر به المجتمعات المعاصرة من تغير في المفاهيم الحياتية والالتزام بمبدأ التربية للجميع مما يعني الحق في الحصول على فرص تعليمية متكافئة بغض النظر عن أية معوقات تحول دون تعلمهم، مع إتاحة الفرص للطاقات البشرية الكامنة لديهم للظهور والريادة، وما يستوجبه ذلك من توجيه الرعاية الملائمة لهم لتحقيق النماء الذاتي والمجتمعي وتحسين جودة حياتهم وللمشاركة المجتمعية دور فاعل في ذلك. وتعد المشاركة المجتمعية مطلباً حضارياً في هذا العصر الذي يتعرض للكثير من التحديات، وبالتالي أصبح للمؤسسات التربوية دوراً مهماً في تحسين جودة حياة ذوي الاحتياجات الخاصة باعتبارهم جزءً من الثروة البشرية للمجتمع. لذا سعت الدراسة إلي إلقاء الضوء علي المشاركة المجتمعية ودورها في تمكينهم ورعايتهم، حيث تكمن معظم مشكلاتهم في الظروف والسياقات الاجتماعية المختلفة التي تؤدي إلى استبعادهم من مسار الحياة الطبيعية، واختتمت بوضع آليات للمشاركة المجتمعية لتحقيق جودة حياتهم، اعتماداً على منهج التحليل الناقد.

Abstract:

The patronage for people with special needs is one of the important issues facing communities locally and globally, in every society there is a percentage of them who need support and care in order to be able to adapt to life conditions, given that their outlook on life is affected by the circumstances of their disability, and what they get from the support of others for them. The global ads show a clear concern for them and their rights to life, caring about them is one of the important criteria for the progress of nations, especially in light of the change in concepts that contemporary societies are going through, and commitment to the principle of education for all, which means the right to obtain equal educational opportunities regardless of any obstacles that prevent their learning, with opportunities for their human potential to emerge and lead, and what that requires of directing the appropriate care for them to achieve self and community development and improving the quality of their lives, and societal participation has an active role in that. Societal participation is a civilized demand in this era that is subject to many challenges, consequently, educational institutions have an important role in improving the quality of life for people with special needs, as they are part of the human wealth of society. Therefore, the study sought to shed light on societal participation and its role in empowering and caring for them, most of their problems lie in the different social conditions and contexts that lead to their exclusion from the normal life path, she concluded by developing mechanisms for societal participation to achieve the quality of their lives, based on a critical analysis approach.

مقدمـة :

قد يظن البعض أن مفهوم المشاركة أحد المفاهيم الحديثة في الفكر التربوي المعاصر، إلا أن له جذوراً تاريخية بدليل ظهور التربية الاجتماعية في عصر ما قبل التاريخ لإعداد الفرد كي يكون عضواً في مجتمع يشاركه في مجالاته وأنشطته المختلفة للمحافظة على ذاته وعضويته في المجتمع تحقيقاً لتماسك هذا المجتمع واستمراريته.

والمشاركة حق من حقوق الإنسان - أكدته الدساتير والمواثيق الدولية والقومية المرتبطة بحقوق الإنسان- وواجب من واجباته في نفس الوقت، لأنه يعيش في وسط جماعة يتأثر تماسكها وتقدمها واستمرارها على مدى مشاركة أعضائها في أنشطتها، وهي شكل من أشكال التعبير عن حياة الإنسان وشعوره بقيمته في مجتمعه، وترتبط المشاركة بعملية التنمية الشاملة التي لن تتحقق إلا بتضافر جهود وإمكانات جميع أعضاء المجتمع من العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة جنباً إلي جنب.

وتعد رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من القضايا المهمة التى تواجه المجتمعات محليًا وعالميًا، إذ يوجد بكل مجتمع نسبة منهم تحتاج إلى العطف والدعم والرعاية حتي يمكنهم التوافق مع ظروف الحياة نظرًا لتأثر نظرتهم للحياة بظروف إعاقتهم، وما يحصلون عليه من دعم الآخرين لهم.

وتبين الإعلانات العالمية اهتمامًا واضحًا بهم وبحقوقهم في الحياة، ويعد الاهتمام بهم أحد المعايير الهامة لتقدم الأمم خاصة في ظل ما تمر به المجتمعات المعاصرة من تغير في المفاهيم الحياتية والالتزام بمبدأ التربية للجميع مما يعني الحق في الحصول على فرص تعليمية متكافئة بغض النظر عن أية معوقات تحول دون تعلمهم، مع إتاحة الفرص للطاقات البشرية الكامنة لديهم للظهور والريادة، وما يستوجبه ذلك من تكييف للمناهج وطرق التدريس الخاصة بهم بما يتواءم واحتياجاتهم، وتوجيه الرعاية الملائمة لهم لتحقيق النماء الذاتي والمجتمعي وتحسين جودة حياتهم من جانب آخر وللمشاركة المجتمعية دور فاعل في ذلك.

وتعد المشاركة المجتمعية مطلباً حضارياً في هذا العصر الذي يتعرض للكثير من التحديات والمشكلات، وبالتالي أصبح للمؤسسات التربوية دوراً مهماً يتحتم عليها القيام به من أجل تحسين جودة حياة ذوي الاحتياجات الخاصة باعتبارهم جزءً من الثروة البشرية للمجتمع.

ومن البديهي أن المجتمعات الإنسانية لا تخلو من المشكلات والصعوبات التي تواجه تلك الأفراد والجماعات، إلا أن حجم تلك المشكلات ونوعيتها يختلف من فئة لأخرى، ومن أكثر الفئات الاجتماعية التي تواجه مشكلات معقدة وحساسة في مختلف المجتمعات هم ذوي الاحتياجات الخاصة، ولعل هذا ما يفسر الاهتمام المتزايد للدول بهم، حيث تبذل جهوداً كبيرة لإدماجهم اجتماعياً ومهنياً وتقديم الرعاية اللازمة لهم في كافة جوانبها؛ الاجتماعية، والاقتصادية، والنفسية والصحية ...الخ، والعمل علي توفير الإمكانات المادية وبرامج للتمكين والتكوين والتأهيل وتحديثها بصفة مستمرة.

وينبغي أن تسهم جميع المؤسسات التعليمية ومنظمات المجتمع المدني والجمعيات الخيرية والقطاع الخاص ورجال الأعمال في تحقيق المشاركة المجتمعية وتمكين الفئات المهمشة ومنهم ذوي الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم علي التكيف مع ظروفهم الخاصة.

قضية الدراسة وأهدافها

يمثل ذوو الاحتياجات الخاصة نسبة لا يستهان بها من التركيبة السكانية على المستوى العالمي، إذ يتراوح متوسط هذه النسبة ما بين (7% إلي 12%) من مجمل سكان العالم، إلا أن هذه النسبة تتزايد كثيراً في الدول النامية - ومنها مصر- مما يحتم ضرورة الاهتمام برعايتهم، وتقديم الخدمات المختلفة اللازمة لتمكينهم في المجتمع وتحقيق جودة حياتهم.

وتشير دراسات عديدة إلى معاناة الكثير منهم من الإحباط والاكتئاب وتدني جودة الحياة الأسرية، وضعف وعي أسر الأبناء ذوي الاحتياجات الخاصة بدورهم التربوي تجاه أولادهم، وقلة اهتمامهم بهم، كما أنهم لا يخصصون وقتا للتعرف على مشكلاتهم.

وتعد رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ضرورة لا غنى عنها، وقد حثت الأديان السماوية، والقوانين الدولية عليها، فالقرآن الكريم يؤكد على ضرورة رعاية الضعفاء وتخفيف بعض التكاليف عن ذوي الإعاقات (لَّيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْأَعْرَجِ حَرَجٌ وَلَا عَلَى الْمَرِيضِ حَرَجٌ) "سورة النور، الآية61"، كما اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر 1948 الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي أكد في مادته الثالثة على أن لكل فرد الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، مادة 3)، فرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة مبدأً أصيلاً من مبادئ حقوق الإنسان Human Rights التى تنظر إلى تساوى الناس جميعاً في حقهم في الاستمتاع بجودة الحياة. (Fleming, 2009, 14)

لذا أصبح الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة في الوصول إلى مستوى مناسب من التوافق النفسي والاجتماعي من خلال البرامج التأهيلية لإعادة دمجهم في مجتمعاتهم، وكذا تشجيع الدراسات المختصة التي تهدف إلى مشاركتهم في الحياة اليومية والأنشطة المختلفة مطلباً مهماً حتى يتسنى لهم الانخراط في المجتمع، ومما لا شك فيه أن المشاركة المجتمعية ركيزة أساسية في ذلك.

وقد أوصت بعض الدراسات بضرورة المشاركة المجتمعية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة ودعم أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية، وإنشاء نوادي اجتماعية ورياضية وترفيهية لهم، ومراكز للتدريب والتأهيل المهني؛ لإكسابهم المهارات التي تمكنهم من العمل المهني وتساعدتهم على الحياة المستقلة، واستثمار الجمعيات الأهلية لتقديم خدمات ذات جودة عالية، وإعطائها صلاحيات أكبر لتوفير وتقديم الخدمات المناسبة لكل حالة.

ولذا هدفت الدراسة إلي الإجابة عن الأسئلة الآتية:

- ما المقصود بالمشاركة المجتمعية، وما أهم مقوماتها؟
- من هم ذوي الاحتياجات الخاصة، وما دور المشاركة المجتمعية في تمكينهم؟
- ما مفهوم جودة الحياة وما أهم معوقاتها؟

●كيف تسهم المشاركة المجتمعية في تحقيق جودة حياة ذوي الاحتياجات الخاصة؟

أهمية الدراسة

تتمثل أهمية الدراسة في: إلقاء الضوء علي المشاركة المجتمعية ودورها في تمكين ورعاية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع المصري، حيث تكمن معظم مشكلاتهم في الظروف والسياقات الاجتماعية المختلفة التي تؤدي إلى استبعادهم من مسار الحياة الطبيعية، بالإضافة إلي وضع آليات للمشاركة المجتمعية لتحقيق جودة حياتهم.

مصطلحات الدراسة

تعد المشاركة المجتمعية، جودة الحياة، ذوي الاحتياجات الخاصة، وتمكين الطلاب ذوي الاحتياجات

الخاصة أهم المصطلحات في هذه الدراسة، وتعرضها الباحثة في المحاور الخاصة بها في البحث.

منهجية الدراسة

تعتمد الدراسة على منهج التحليل الناقد باعتباره المنهج البحثي الملائم لطبيعة قضية الدراسة، من خلال تحليل ناقد لمعوقات جودة حياة الأفراد ذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينهم ومساعدتهم علي تحقيق جودة حياتهم ارتكازاً علي مقومات المشاركة المجتمعية واستجابة لمتطلبات العصر ومتغيراته.

الدراسات السابقة

هناك العديد من الدراسات في كل من مجال المشاركة المجتمعية، وجودة الحياة، وستعرض الباحثة لبعض الدراسات المتعلقة بالمشاركة المجتمعية، أما الدراسات المتعلقة بجودة حياة ذوي الاحتياجات الخاصة فسوف تعرضها الباحثة في المحور الثالث من الدراسة، كما يلي:

-دراسة (متولي2019م) وهدفت إلى التعرف على أهمية المشاركة المجتمعية وتوضيح طبيعة جودة الحياة الأسرية لدى أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة، وعرض أهم الاتجاهات العالمية المعاصرة في قضية المشاركة المجتمعية وتحسين جودة الحياة لدى أسر الأطفال ذوي الاحتياجات التربوية الخاصة، وتكونت عينة الدراسة من بعض أولياء أمور الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في مرحلة الطفولة المبكرة والمتوسطة والمتأخرة، وبعض معلمات الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في أربعة محافظات مصرية. وتوصلت إلى وجود ضعف في مستوى المشاركة المجتمعية المقدمة لأسر هؤلاء الأطفال، وأكدت علي ضرورة دعمهم والعمل على رفع مستوى جودة حياتهم من خلال مساهمة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الحكومية والأهلية.

- وهدفت دراسة (علي2018م) إلى إبراز دور مهنة الخدمة الاجتماعية في دعم وتعزيز وتحقيق الشراكة المجتمعية بين كل الأجهزة المجتمعية وتوفير قدر معقول من الرعاية

والأمان والثقة لدى كل من يقوم بالتفكير الابتكاري والإبداعي، لذا فإن الاهتمام بالطلبة الموهوبين يعد أحد المجالات الهامة التي تصنعها الخدمة الاجتماعية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من أجل الوصول إلي التميز في هذا الجانب من خلال فرق عمل ولجان متخصصة داخل كل الأجهزة المتنوعة، ومن خلال تأييد دور الخدمة الاجتماعية في تفعيل الشراكة المجتمعية باعتبارها من أهم مجالات الممارسة المهنية للأخصائي الاجتماعي.

-وسعت دراسة (عبدالعال2016م) إلى التعرف على منظمات المجتمع المدني ودورها في الحماية الاجتماعية للمعاقين حركياً، وتوصلت النتائج إلى تنوع خدمات الحماية الاجتماعية المقدمة من الجمعيات الأهلية للمعاقين حركياً، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على تعزيز الشراكة بين منظمات المجتمع المدني والجهات الحكومية والقطاع الخاص من جهة والمنظمات الدولية من جهة أخرى بما يتيح التعاون المثمر بغية الارتقاء بمستويات الحماية الاجتماعية من شبكات أمان وضمان اجتماعي تقي المعاقين حركياً من المخاطر التي تواجهها وتعمل على تعزيز قدراتها وإمكاناتها.

-وقامت دراسة (إبراهيم2014م) بالتعرف على مجالات تربية ورعاية كلًا من الموهوبين والمعاقين ودور مؤسسات المجتمع ودور البحث العلمي التربوي تجاه قضايا تربية ورعاية هاتين الفئتين، وتم تحليل محتوى أعداد المجلات التي صدرت في الفترة من (2003-2012) للتعرف على أسباب ضعف الاهتمام والإقبال على دراسة قضايا تربية ورعاية هاتين الفئتين، وأوصت بعقد ندوات علمية بكليات التربية عن تربية ورعاية الموهوبين والمعاقين بشكل دوري ومنتظم لتوعية الطلاب والباحثين بالحاجات التربوية لهاتين الفئتين.

المحور الأول: المشاركة المجتمعية وأهم مقوماتها

يمكن تناول هذا المحور من خلال عرض مفهوم المشاركة المجتمعية، وكذلك أهم مقوماتها، كما يلي:

(1)المشاركة المجتمعية

تشير المشاركة إلي المسئولية المتبادلة والإحساس المشترك والالتزام الجاد وتحمل المسئوليات واكتساب المهارات وصناعة واتخاذ القرارات بين فريق من الشركاء، كما تعني تضافر جهود القطاعات المختلفة في المجتمع؛ العام، الخاص، والمؤسسات الخيرية لمواجهة مشكلة ما، أو الوصول إلي اتفاق وتعاون وتحديد صيغة مقبولة لهذه الشراكة سواء أكانت هذه المشاركة رسمية أم غير رسمية.

ويُستخدم مفهوم المشاركة للإشارة إلى الأنشطة، أو المشروعات التي تتطلب خبرات متباينة لمجموعة من أصحاب المصلحة، سواء على المستوى القومي، أو الدولى، وتربط بين أصحاب المصلحة علاقة رسمية قوية، تقام على أساس التزام متكافئ من كل شريك بهدف مشترك يستفيد جميع الشركاء من تحقيقه. (Unwin, 2005, 13) أي أن المشاركة تعني

الاشتراك الفعلي للفرد في موقف ما للمساهمة في تحقيق الأهداف الجماعية ويشترك في مسئوليته عن تحقيقها.

أما المشاركة المجتمعية فهي عملية نشطة يسهم من خلالها الأفراد في تنمية مجتمعاتهم، وهي أحد أشكال التعبير عن وجود الإنسان وانتمائه لوطنه وشعوره بأنه يمثل قيمة في مجتمعه.

(2) أهم مقومات المشاركة المجتمعية

وتتمثل مقومات المشاركة المجتمعية في المرتكزات الأساسية التي يتسنى من خلالها للمجتمع تعبئة الإمكانات المختلفة والموارد البشرية غير المستغلة وخاصة ذوي الاحتياجات الخاصة بما يشعرهم بالإشباع والتوافق النفسي والاجتماعي والعيش بصورة طبيعية، ومنها:

-توفير التمويل اللازم لتقديم كافة الخدمات المجتمعية؛ تعليمية، صحية، ترفيهية لذوي الاحتياجات الخاصة بما يضمن اندماجهم كلياً في المجتمع وتحقيق جودة حياتهم.

-دراسة المشكلات التي يعاني منها ذوي الاحتياجات الخاصة وتوفير استراتيجيات مختلفة لمواجهتها.

-تعزيز المسئولية المجتمعية تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة ومساعدتهم علي تنمية قدراتهم ومواهبهم الذاتية ومن ثم التكيف الاجتماعي مع غيرهم.

-القناعة بأن المشاركة المجتمعية ضرورة حتمية يجب تفعيلها بين جميع الأطراف المجتمعية.

-دعم الثقة والتواصل بين الأطراف المجتمعية بصورة منتظمة ومستمرة لتحقيق المشاركة المجتمعية.

-تعديل القوانين والقرارات التي تعوق تفعيل المشاركة المجتمعية، ونشر ثقافة العمل التطوعي بين طوائف المجتمع المختلفة.

المحور الثاني: ذوي الاحتياجات الخاصة ودور المشاركة المجتمعية في تمكينهم

(1)المقصود بذوي الاحتياجات الخاصة

ظهر هذا المصطلح خلال الربع الأخير من القرن العشرين في أمريكا للتعبير عن مزيد من الإيجابية تجاه الأطفال المختلفين عن أقرانهم سلباً أو إيجاباً بدرجة تستدعي إجراء تعديلات في الممارسة المدرسية، أو الخدمات التربوية لمواجهة حاجاتهم الخاصة، ومساعدتهم على تحقيق أفضل مستوى من النمو، وهم أولئك الأطفال الذين يختلفون عن أقرانهم في واحدة أو أكثر من الخصائص التي تحول دون قدرتهم على تعلم المهارات الأكاديمية (قراءة/ كتابة/ حساب) بنفس مستوى أقرانهم، أو قد يتميزون بقدرات عالية في تعلم هذه المهارات بصورة تفوق أقرانهم كثيراً، وفي مثل هذه الحالات يحتاجون إلى برامج التربية الخاصة.

ومما لاشك فيه أن الإعاقة ليست حالة فردية تتعلق بالشخص المعاق وإنما هي نظرة مجتمعية متخلفة تجاه ذوي الاحتياجات الخاصة، تتمثل مظاهرها في؛ السخرية منهم ومن أسرهم، والعزل الاجتماعي لهم بعيداً عن المجتمع، الإساءة بمختلف أنواعها: المادية، اللفظية، والمعنوية، الإهمال المجتمعي لهم مما يؤثر سلباً على اكتسابهم للمعلومات والمهارات والسمات الشخصية الجسمية والعقلية والاجتماعية والانفعالية مقارنة بأقرانهم من العاديين.

وبذلك فالإعاقة ظاهرة مجتمعية تتعلق بالتوقعات وردود الأفعال من أفراد المجتمع تجاه المعاقين وأسرهم، كما أن الإعاقة ظاهرة ثقافية مرتبطة بالمعايير المجتمعية للحكم على السلوك السوي عن غيره، وبالتالي فالطفل المعاق في ثقافة مجتمع ما قد لا يكون معاقا في ثقافة مجتمع آخر، وهذا الاختلاف نتيجة لدرجة التقدم الإنساني والتطور الحضاري للمجتمع، فالمجتمع هو الذي يجعله كذلك بما يضعه من عراقيل أمامه، وقد لا يوفر له الخدمات التي تساعده على مواجهة قصوره.

وبذلك فذوي الاحتياجات الخاصة هم:

- مواطنون لهم نفس الطبيعة الإنسانية التي يتسم بها جميع المواطنين وإن اختلفوا في درجة بعض السمات الجسمية والعقلية والوجدانية مما يُظهر عدم قدرتهم على التكيف الاجتماعي والثقافي.
- ليسوا علي نفس مستوي الإعاقة في كل زمان ومكان، وإنما تختلف باختلاف الثقافات ومستوي التقدم الحضاري في مدارج الرقي الإنساني.
- أكثر معاناة في المجتمعات النامية مقارنة بالمجتمعات المتقدمة حضارياً.
- في حاجة إلي أنسنة ثقافة المجتمع ككل وأنسنة الوسط المربي الذي هو مصدر بنية الشخصية الإنسانية وبنائها، ويمكن أن يتحقق من خلال أنسنة الممارسة التربوية لهم.
- في حاجة إلي أنسنة البيئة التي يعيشون فيها بحيث تكون واعية بالفروق الفردية للذوات الإنسانية، مؤمنة بالتسامح والحب، مرنة وتدعم حرية السلوك وإبداء الرأي، مشجعة على التلقائية، والمشاركة في الوجود.

(2) قوانين وتشريعات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة

يمكن رصد أهم القوانين والقرارات الوزارية التي تناولت حقوق ذوي الاحتياجات الخاصة بمصر فيما يلي :

اهتمت الدولة بذوي الاحتياجات الخاصة منذ أمد بعيد حيث أشارت مواد القانون رقم 116 الخاص بالضمان الاجتماعي الصادر عام 1950 إلي المعاقين وحقوقهم الاجتماعية، ومع قيام ثورة يوليو 1952م بدأ الاهتمام بالمعوقين تحقيقاً لمبدأ الثورة وهو مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية ومبدأ العدالة الاجتماعية، وفي عام 1953م قامت حكومة الثورة بالتأكيد على

ضرورة إنشاء فصول ومدارس لكل فئة من فئات المعاقين، إعداد دراسات تدريبية لهم، وإيفاد البعثات المتخصصة إلى خارج البلاد.(أبو النصر،رضوان، 2003، 110)

وفي عام 1968 صدر القانون رقم (68) "بشأن التعليم العام، وتم إنشاء مدارس لتعليم ورعاية التلاميذ المعوقين بما يكفل إتاحة الفرص لهم للدراسة بما يتفق مع قدراتهم، كما نص على أنه إذا أنشئت بجهة ما مدارس أو فصول ابتدائية لتعليم ورعاية الأطفال المعوقين طبق حكم الإلزام بالنسبة للمعوقين بهذه الجهة.

كما صدر قانون تأهيل المعوقين رقم 39 لعام 1975م والذي أكد في المادة التاسعة منه على ضرورة الالتزام بنسبة (5%) من مجموع العمال ذوي الإعاقة يلتزم صاحب الأعمال باستخدامهم إذا زاد عدد من يوظفهم عن خمسين عاملاً أو أكثر بشرط حصول هؤلاء (5%) على شهادة التأهيل الاجتماعي، (جمهورية مصر العربية، 1975)، كما أعطى القانون (139) لعام 1981 في مادته التاسعة الحق لوزير التعليم بإنشاء مدارس للتربية الخاصة لتعليم ورعاية المعوقين بما يتلاءم وقدراتهم واستعداداتهم.(وزارة التربية والتعليم ، 1981، 7-8)

ثم صدر القرار الوزاري رقم (37) بتاريخ 1990/1/28 الخاص باللائحة التنظيمية لمدارس وفصول التربية الخاصة. (وزارة التربية والتعليم،1990، 1) وفي ضوئه ازداد معدل افتتاح مدارس وفصول التربية الخاصة.

وحرصاً من الدولة علي ذوي الاحتياجات الخاصة في مختلف مراحلهم العمرية –ومنها مرحلة الطفولة- صدر القانون رقم (12) لسنة 1996 بأحكام حماية الطفل وأفرد فيه باباً خاصاً برعاية الطفل المعاق وتأهيله(جمهورية مصر العربية، 1996)، وفي عام 2004 صدر القرار الوزاري رقم (205) لعام 2004م، بشأن تعديل بعض أحكام القرار الوزاري رقم 37 لسنة 1990 الخاص باللائحة التنظيمية لمدارس وفصول التربية الخاصة، والذي ترتب عليه مزيداً من الاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة وخاصة مع صدور دستور مصر في 2014 والذي نص في مادتيه(80) و (81) على حقوق ذوي الإعاقة(جمهورية مصر العربية، 2014)، بالإضافة إلي ما تضمنته الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2017/2014.(وزارة التربية والتعليم، 2014، 137-140)

كما صدر القرار الوزاري رقم (229) لعام 2016م، بشأن دمج الطلاب ذوى الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم الفني، ويعد هذا القرار قرارًا مهمًّا يسمح بدمج أبنائنا ذوى الإعاقة البسيطة في مدارس التعليم الفني، وهذه الخطوة الرائدة تعد إحدى الخطوات المتتابعة التي تم اتخاذ القرار بشأنها لدعم أبنائنا من ذوى الإعاقة ودمجهم في المجتمع.(وزارة التربية والتعليم، 2016)

وكذلك فقد صدر القرار الوزاري رقم 252 بتاريخ 5 أغسطس 2017، بشأن قبول التلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام وقد نص القرار على أن يطبق نظام الدمج

للطلاب ذوي الاعاقة البسيطة بالفصول النظامية بمدارس التعليم العام الحكومية، والمدارس الخاصة، ومدارس الفرصة الثانية، والمدارس الرسمية للغات ، والمدارس التي تدرس مناهج خاصة في جميع مراحل التعليم قبل الجامعي ومرحلة رياض الأطفال ، وبما يختاره ولي أمر الطفل ذي الإعاقة في إلحاق طفله بمدرسة دامجة أو مدرسة تربية خاصة،

وأكد القرار أن كل المدارس دامجة بما فيها مدارس الفرصة الثانية (التعليم المجتمعي) ، ومن حق الطالب ذي الإعاقة الذي تنطبق عليه الشروط أن يدمج بأقرب مدرسة لمحل إقامته، ويفضل أن تتوافر بها غرفة مصادر أو غرفة المعرفة، وألا تزيد نسبة التلاميذ ذوي الإعاقة عن (10 %) من العدد الكلي للفصل بحد أقصى 4 تلاميذ، على أن يكونوا من نفس نوع الإعاقة، وأشار القرار إلى ان يتم إلحاق الطالب بمدارس التربية الخاصة أو مدارس الدمج وفقا لما يختاره ولي أمر الطالب ذي الإعاقة.(وزارة التربية والتعليم، 2017)

وأيضاً فقد صدر القرار الوزاري رقم (291) لسنة 2017؛ بشأن اللائحة التنظيمية لمدارس وفصول التربية الخاصة، وقد تضمن هذا القرار تطبيق مشروع رأس المال الدائم بمدارس الصم، وتحديد أنصبة المعلم بمدارس التربية الخاصة، وتطبيق فكرة تجديد رخصة مُعلم التربية الخاصة للعمل بمدارس التربية الخاصة كل ثلاث سنوات، وإضافة اللغة الألمانية والأسبانية والإيطالية كلغة ثانية بجانب اللغة الفرنسية بمدارس النور للمكفوفين ليختار منهم الطالب ما يناسبه بجانب اللغة الأجنبية الأولى، بالإضافة إلى تعديل السلم التعليمي لمدارس الصم لتصبح الحلقة الابتدائية ست سنوات بدلًا من ثماني سنوات، وإضافة مرحلة التلمذة الصناعية ومدتها سنتان لمدارس التربية الفكرية، لتصبح شهادة دراسية تعادل الإعدادية المهنية.(وزارة التربية والتعليم، 2017)

وقد ترتب على تلك السياسات والإجراءات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة وأساليب رعايتهم ضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وفقاً لما نص عليه القانون 10 لسنة 2018 في هذا الشأن، والذي نص في مادته الرابعة على ضرورة التزام الدولة بحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة المنصوص عليها في هذا القانون أو في أي قانون آخر، ومن هذه الحقوق(جمهورية مصر العربية، 2018):

-عدم التمييز بسبب الإعاقة أو نوعها أو جنس الشخص ذي الإعاقة، وتأمين المساواة الفعلية في التمتع بجميع حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في كافة الميادين، وإزالة جميع العقبات والمعوقات التي تحول دون تمتعهم بهذه الحقوق.

- تهيئة الظروف المناسبة لهم للمعيشة الكريمة من جميع المناحي في إطار من احترام الكرامة الإنسانية.

- احترام القدرات المتطورة للأطفال ذوي الإعاقة، واحترام حقهم في الحفاظ على هويتهم، وفي الاعتبار الواجب لآرائهم وفقا لسنهم ومدى نضجهم، وذلك على أساس المساواة مع

غيرهم من الأطفال، وتوفير المعلومات والمساعدة على ممارسة ذلك الحق بما يتناسب مع إعاقتهم وأعمارهم.

ومع صدور قانون 10 للأشخاص ذوي الإعاقة عُقد بروتوكول تعاون مع وزارة التربية والتعليم لتدريس مقرر التربية البيئية في المدارس.

كما صدر القرار رقم 20 لسنة 2019 الخاص بفتح فصول ملحقة بمدارس النور للمكفوفين ومدارس الأمل للصم للطلاب مزدوجي ومتعددي الإعاقة ونظام القبول بها، لإكساب الطلاب مزدوجي ومتعددي الإعاقة المهارات المهنية المناسبة من خلال التدريب حتى يتمكنوا من الاعتماد على أنفسهم ويصبحوا عناصر فاعلة في المجتمع.(وزارة التربية والتعليم، 2019)

(3) دور المشاركة المجتمعية في تمكينهم

تعتبر المشاركة المجتمعية مدخلاً مهماً في تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة، والمدخل هو طريقة التعامل أو أفكار للتعامل مع موضوع ما أو حالة معينة، أما التمكين فيعني تعزيز قدرات الأفراد ليتوفر لديهم القدرة علي التصرف السليم وتقدير الأمور والإبداع في اتخاذ القرارات الصائبة في القضايا التي تواجههم وفي مختلف شئون حياتهم.

وللمشاركة المجتمعية أهمية بالغة في رعاية أفراد المجتمع بوجه عام وذوي الاحتياجات الخاصة بوجه خاص، لأنها تتمتع بأهمية خاصة في قبولهم ودمجهم في المجتمع، واستثمار طاقاتهم بما يتناسب مع قدراتهم وميولهم.

وقد أوصت بعض الدراسات بضرورة المشاركة المجتمعية في رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة من خلال دعم أنشطة وبرامج منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية العاملة في مجال رعاية وتربية ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أشكال الدعم المالي والفني (متولي، 2019)، وإنشاء نوادي اجتماعية ورياضية متخصصة توفر سياقا لممارسة ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم كافة الأنشطة الرياضية والترفيهية، وإنشاء مراكز للتدريب والتأهيل المهني؛ لإكساب ذوي الاحتياجات الخاصة المهارات التي تمكنهم من العمل المهني بصيغ مختلفة لمساعدتهم على الحياة المستقلة (الخالدي والكبيسي، 2018).

كما أوصت بعض المؤتمرات بتفعيل دور الجمعيات الأهلية في المشاركة المجتمعية ورعاية الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، واستثمار ما قدمته تلك الجمعيات من خدمات ذات جودة عالية، وهو ما يعمل على نشر الخدمة على نطاق واسع، وإعطاء صلاحيات أكبر لتلك الجمعيات في توفير وتقديم الخدمات المناسبة لكل حالة.

ويُعرَّف تمكين الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة بأنه إكساب هؤلاء الطلاب المعارف والاتجاهات والقيم والمهارات التي تؤهلهم للمشاركة الإيجابية الفعالة في مختلف أنشطة وفعاليات الحياة الإنسانية إلى أقصى حد تؤهله لهم إمكاناتهم وقدراتهم، إضافة إلى تغيير ثقافة المجتمع نحو المعاقين والإعاقة من ثقافة التهميش إلى ثقافة التمكين.

المحور الثالث: مفهوم جودة الحياة وأهم معوقاتها

يمكن عرض هذا المحور من خلال مفهوم جودة الحياة، ومعوقات جودة حياة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع المصري كما يلي:

(1) مفهوم جودة الحياة Quality of Life

يرجع مفهوم الجودة في اللغة العربية إلي " جود" والجيد نقيض الرديء والجمع جيائد وجياد، ومنها أجياد: أى أتى بالجيد من القول أو الفعل، وأجاد الشيء أي أحسنه وجوده تجويداً أى قدمه على أجمل شيئ ممكن.(ابن منظور ، د.ت، 254-255)

وقد اختلف الباحثون على اختلاف تخصصاتهم البحثية حول مفهوم جودة الحياة، وصعوبة وضع تعريف محدد له، لأنه مفهوم متعدد الأبعاد ونسبي، يختلف من شخص لآخر من الناحيتين النظرية والتطبيقية، وفقًا للمعايير التي يعتمدها الأفراد لتقويم الحياة، ومقومات جودتها، كما يختلف هذا المفهوم باختلاف المرحلة العمرية، فجودة الحياة للشباب تختلف عن الأطفال وعن المسنين، ويختلف من ثقافة مجتمع إلي آخر، وتتأثر جودة حياة الأشخاص بالبيئة المحيطة بهم، وبمدي تقبلهم لتلك الحياة ورضاهم عنها.

ويعد مفهوم جودة الحياة مفهوما ذا أبعاد عديدة، ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسة هى ارتفاع مستوى الانفعالات الإيجابية، وانخفاض مستوى الانفعالات السلبية، وتوفر أحكام معرفية كلية تشير لإيجابية حياة الفرد. (Alamuddin, 2007, 265-284 & ,Ayyash)

هذا ويمكن أن يتسع مفهوم جودة الحياة ليشمل جوانب متعددة في حياة الفرد : الجانب الصحي، خصائصه الشخصية، الجانب الخارجي المجتمعي والمعاملات الإنسانية التي تتم بين أفراد الجماعة، ويتمثل مفتاح جودة الحياة في أدوار متعددة تكمن في رعاية (شقير،2010، 775):

-الطفل متمثلا في وجود مقدمي خدمات رعاية الطفل.
-المراهق متمثلا في جودة الاهتمام النفسي والاجتماعي والفكري له.
-الراشد متمثلا في جودة الحياة المعيشية والحصول على مهنة وظيفية تكفل معيشته.
-المسن متمثلا في تقديم خدمات إنسانية تخفف الإصابة بالاضطرابات النفسية المضطربة.
-ذوي الاحتياجات التربوية تكفل لهم جودة الحياة المعيشية النفسية والمجتمعية .

وتشمل الرعاية التحديد الجيد لمفهوم جودة الحياة ، ووضع المعايير الأساسية لها، والتوصل إلى أوجه القصور في تحقيقها، والمعالجة الجيدة لهذه النواقص في جودة الحياة .

وتوجد سبعة مؤشرات لجودة الحياة هي (Schalock et al., 2008, 181-190) :

1-السعادة الانفعالية: وتتمثل في الرضا، ومفهوم الذات والمستوى المنخفض من الضغوط.
2-العلاقات البينشخصة: وتشمل التفاعلات والعلاقات والمساندة الاجتماعية.
3-السعادة المادية: وتتضح من خلال الحالة المادية والعمل والمسكن.
4-النمو الشخصي: ويشمل التعليم، الكفاءة الشخصية والاختيارات.

5-السعادة الجسمية: وتظهر من خلال الصحة، أنشطة الحياة اليومية ووقت الفراغ.
6-الاندماج (المشاركة الاجتماعية): وتفسر من خلال التكامل والترابط الاجتماعي.
7-الحقوق الإنسانية والقانونية.

ويمكن تعريف جودة الحياة بأنها مستوى ونوعية الحياة التي يعيشها الأشخاص، والتي يشبعون معها حاجات الحياة الاجتماعية والمعيشة مع التوافق النفسي والاجتماعي وكذلك التكيف الإيجابي مع المجتمع المحيط بما يشعرهم بالقبول والرضا والسعادة.

(2) معوقات جودة حياة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع المصرى

توجد معوقات عديدة تدل علي معاناة ذوي الاحتياجات الخاصة في المجتمع المصرى وتؤثر سلباً عليهم، وتكشف دراسات عديدة هذا الواقع منها: دراسة حمودة (2011) وهدفت إلى: معرفة أهم العوامل المؤثرة فى عدم الاستمتاع بجودة الحياة، وعدم التمكن من إدارة الذات لدى كل من الطلاب المراهقين العاديين والذين يعانون من بعض الاضطرابات النفسية والتنبؤ بتأثير برنامج تدريبي مقترح لإدارة الذات على بعض مهارات إدارة الذات، لمساعدتهم على إدارة ذاتهم بفاعلية عن طريق تنمية ثقتهم بأنفسهم، وتنمية قدرتهم فى إدارة انفعالاتهم وإدارة وقتهم بطرق منظمة للاستمتاع بجودة الحياة لتحقيق نتائج أفضل، والكشف عن مدى الفروق الناتجة عن تأثير البرنامج التدريبي المقترح في إدارة الذات بين الطلاب المراهقين الذين يعانون من بعض الاضطرابات النفسية والطلاب المراهقين العاديين حسب النوع (ذكور – إناث).

وتوصلت الدراسة إلى: وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطي درجات أفراد المجموعتين التجريبيتين (الطلاب المراهقين العاديين، والطلاب المراهقين المرضي ببعض الاضطرابات النفسية) فى متوسط درجات القياس القبلي والبعدى لكل من مقياس الذات المستخدم فى الدراسة، وكذلك مقياس جودة الحياة، لصالح متوسط القياس البعدى، وكذلك وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسط درجات أفراد المجموعة التجريبية على أبعاد مقياس إدارة الذات، وأبعاد مقياس جودة الحياة، ومتوسط درجات الدرجة الكلية لأفراد المجموعة التجريبية فى القياس البعدى لمقياس إدارة الذات نتيجة لاختلاف الحالة (عاديين – مرضي)، والنوع (ذكور/ إناث) والتفاعل بينهما.

وكشفت دراسة عيسوي (2012) عن العلاقة بين المساندة الاجتماعية ومعني الحياة وفاعلية الذات لدي أفراد العينة ككل، والمراهقين المكفوفين والمبصرين، والتعرف على الفروق بين المراهقين المكفوفين والمراهقين المبصرين فى متغيرات الدراسة (المساندة الاجتماعية، معني الحياة، فاعلية الذات) بالإضافة إلى التعرف على الفروق فى تلك المتغيرات تبعا لمتغير النوع لدي عينة المراهقين المكفوفين.

وتوصلت الدراسة إلى: وجود علاقة دالة إحصائيا بين (المساندة الاجتماعية وفاعلية الذات) وبين (المساندة الاجتماعية ومعنى الحياة) وبين (معني الحياة وفاعلية الذات) ووجود

علاقة بين (المساندة الاجتماعية ومعني الحياة) بعد عزل أثر فاعلية الذات وبين (المساندة الاجتماعية وفاعلية الذات) بعد عزل أثر معني الحياة وبين (معني الحياة وفاعلية الذات) بعد عزل أثر درجات المساندة الاجتماعية.

وحاولت دراسة عبد الحميد (2014) التعرف على العلاقة بين جودة الحياة والعوامل الخمسة الكبرى للشخصية لدى عينة من طلاب الجامعة، والعلاقة بين جودة الحياة وتقدير الذات لدى عينة من طلاب الجامعة وإمكانية التنبؤ بجودة الحياة من خلال العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وتقدير الذات لدى عينة من طلاب الجامعة، والفرق بين القياس القبلي والقياس البعدي في جودة الحياة لدى عينة من طلاب الجامعة، والفرق بين القياس القبلي والقياس التتبعي في جودة الحياة لدى عينة من طلاب الجامعة.

وتوصلت الدراسة إلى: أنه توجد علاقة ارتباطية بين (جودة الحياة وأبعادها الفرعية) و(العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وتقدير الذات) لدي عينة من طلاب الجامعة ويمكن التنبؤ بجودة الحياة من خلال العوامل الخمسة الكبرى للشخصية وتقدير الذات لدي عينة من طلاب الجامعة، ويوجد فرق إحصائي دال بين القياس البعدي والقياس التتبعي فى جودة الحياة لدى عينة من طلاب الجامعة فى اتجاه القياس التتبعي.

ويعتبر قياس جودة الحياة من المجالات التى مازالت تحتاج إلى جهد كبير من المختصين، نظرا لعدم وجود معايير واضحة ومحددة لقياس مفهوم جودة الحياة، ورغم وجود مقاييس عديدة فى هذا المجال، إلا أن غالبيتها ليست شاملة ولا يمكن استخدامها إلا فى مجالات محددة.

وهناك العديد من الأسباب التى تعوق الإنسان عن الشعور بجودة الحياة منها: ضغوط أحداث الحياة، فقدان الشعور بمعنى الحياة، قلة الوازع الديني، ضعف توفير سبل الرعاية الصحية الكاملة للأفراد، افتقاد الكثير من الأفراد للذكاء الوجدانى فى التصرف فى مواقف الحياة المختلفة، التأخر التكنولوجي، وانخفاض مستوى الخدمات المقدمة للأفراد.

المحور الرابع: المشاركة المجتمعية وتحقيق جودة حياة ذوي الاحتياجات الخاصة

مواكبة للتطورات العالمية المعاصرة التي تؤكد ضرورة المشاركة المجتمعية، وانعكاساً للوضع الحالى والمتمثل في تدني جودة حياة ذوي الاحتياجات الخاصة، فإن الحاجة حتمية إلى النظر نحو المشاركة المجتمعية لتحقيق جودة حياتهم، ويتم ذلك بالتعاون والتكامل بين العناصر المجتمعية؛ الأسرة بما تتضمنه من آباء وأولياء أمور، المدرسة بجميع عناصرها البشرية وغير البشرية، المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية، وسائل الإعلام بأنواعها وأشكالها المختلفة، ورجال الأعمال والمؤسسات الخيرية.

ولكى تؤتي المشاركة المجتمعية ثمارها يمكن اقتراح بعضاً من الأسس التي يمكن الأخذ بها، ومنها:

- تحديد مجالات المشاركة المجتمعية سواء على المستوى الفردى أو المؤسسى لتحسين جودة حياة ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تحديد المهام والمسئوليات التي يمكن أن تقوم بها الأطراف المختلفة حتى يحدث نوع من التعاون والتكامل المثمر لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.
- التأكيد علي دور المدرسة الفاعل في المشاركة المجتمعية وتشجيعها على الانفتاح على المجتمع المحيط بها، وإعادة النظر في القوانين والقرارات الوزارية التي تعوق تفعيل المشاركة المجتمعية وتعديلها بحيث تسمح بإعطاء الفرصة لمشاركة المجتمع في رعاية وتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة.
- تبنى وزارة التربية والتعليم سياسة اللامركزية في الإدارة التعليمية حتى تستطيع كل إدارة تعليمية ومدرسة التفاعل مع بيئتها المحلية بطريقة إيجابية بما يتوافق مع خصوصياتها وامكاناتها.

ويندرج من هذا الهدف الرئيس مجموعة من الأهداف الفرعية لعل من أهمها :
- إعداد ذوي الاحتياجات الخاصة إعداداً جيداً للمشاركة في عالم معقد ومتغير باستثمار جميع إمكاناتهم ليسهموا في تحقيق خطط التنمية بما يحقق مستوى اقتصادياً متميزاً للوطن.
- تحقيق العدالة الاجتماعية بإيجاد الروابط التي سوف يحتاجونها بعد أن يتركوا المدرسة للعيش، والعمل بالقرب من بيوتهم والتفاعل مع المجتمع بشكل سليم لأن عزل الطفل عن أقرانه قد يؤدى إلى إلحاق الضرر النفسي به.
- تعليمهم مهارات حياتية تجعلهم أكثر قابلية للحياة وأقل احتياجاً للخدمات المقدمة من أفراد المجتمع.
- زيادة مشاركتهم في أنشطة الفصل بما يحقق تحسناً في قدراتهم المختلفة.
- تحقيق التفاعل والتواصل مع الطلاب العاديين وتكوين الصداقات، والعمل معاً، ومساعدة بعضهم البعض، وهذا يساعدهم على تنمية الفهم، والاحترام، والحساسية وتقبل الفروق الفردية بين الأفراد.
- تدعيم ثقتهم بأنفسهم وتخليصهم من إحساسهم بالنبذ من مجتمعهم وتشجيعهم على إقامة العلاقات التي سوف يحتاجون إليها للعيش بسلام في مجتمعهم.

المحور الخامس: آليات المشاركة المجتمعية لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيق جودة حياتهم

يمثل تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيق جودة حياتهم بعداً حضارياً مهماً، ومعياراً للحكم علي المجتمعات كونها متقدمة أو نامية، ويبدأ ببناء رؤية مجتمعية تعبر عن نظرة المجتمع الإيجابية إلى ثروته البشرية والتي يمثل ذوو الاحتياجات الخاصة جزءً منها، ثم تترجم هذه الرؤية إلى استراتيجيات، خطط وأساليب، تحول إلى ممارسات واقعية.

وتمثل المشاركة المجتمعية مدخلاً مهماً لتمكين ذوي الاحتياجات الخاصة وتحقيق جودة حياتهم من خلال مجموعة من الآليات .

أولاً: النظرة المجتمعية الإيجابية لذوي الاحتياجات الخاصة

من الضروري أن تتغير النظرة السلبية لذوي الاحتياجات الخاصة ليحل محلها نظرة إيجابية تقوم علي أن ذوي الاحتياجات الخاصة جزء من الثروة البشرية للمجتمع، ومن الضروري الاهتمام برعايتهم، وأهمية الاستثمار في هذا المجال، لأن العوائد الاقتصادية والمادية للاستثمار في العنصر البشري تفوق كثيراً عوائد الاستثمار في رأس المال المادي، بالإضافة إلي وجود عوائد أخري متعددة إنسانية واجتماعية ودينية.

وتمثل هذه النظرة الإيجابية لذوي الاحتياجات الخاصة الأساس الذي يجب أن ننطلق منه لتمكينهم، فعندما يمتلك المجتمع رؤية متميزة للتعامل معهم تكون الممارسات ترجمة وانعكاسا لهذه الرؤية فتؤكد على أهمية رعايتهم وضرورتها وتأهيلهم ليصبحوا أعضاء ناجحين في المجتمع، وتوفير العدالة الاجتماعية التي تتطلب تحسين الأحوال المعيشية العامة للأفراد ومساعدة الفقراء منهم لتجنب الآثار المترتبة على التفاوت في توزيع الدخل.

ثانياً: دمج ذوي الاحتياجات الخاصة مع العاديين

يعد دمج ذوي الاحتياجات الخاصة مع العاديين ضرورة لتمكينهم، وهناك أنواع مختلفة من الدمج، منها: المكاني، الاجتماعي، والوظيفي، ولكي يحقق الدمج فوائده فهذا يتطلب تشكيل اتجاهات ايجابية مواتية للتعليم المدمج من خلال القناعة بأن نظام الدمج من أساليب التعلم الحديثة لذوي الاحتياجات الخاصة للحد من المشكلات القائمة في النظام التعليمي الخاص بهم، ويتحقق بتوفير البنية التعليمية الميسرة لتطبيق الدمج بما تقدمه من نظم تعليمية وأنشطة تربوية، والاستفادة من التجارب الدولية الناجحة التي حققت نجاحاً في مجال التعليم القائم على الدمج.

وكذلك توفير مناخ مناسب لتحقيق للتعليم المدمج بتشجيع أولياء الأمور على إلحاق أبنائهم بمدارس الدمج، وزيادة الوعي بأهمية التعليم القائم على الدمج وقيمته التربوية، وتوافر إدارة تعليمية ملائمة لروح العصر، وعقد ورش عمل وبرامج تدريبية لتحقيق التنمية المهنية للكوادر التي تتولى مسئولية قيادة تلك المدارس والإشراف عليها وكذا أعضاء هيئة التدريس.

ثالثاً: تكافؤ الفرص التعليمية

لكي يكون هناك تمكين لذوي الاحتياجات الخاصة لابد من تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية ويعني ذلك: -حصول كل فرد في المجتمع على فرص متكافئة للالتحاق بالتعليم الذي يتفق مع استعداداته وميوله، والاستفادة بما تقدمه المدرسة من مناهج وأدوات وأجهزة ومعامل وأنشطة مدرسية.

-يكون لدى المعلمين المهارات والوقت والإمكانات لمساعدة الطالب علي تطوير قدرته على الفهم.

-توفير مساعدات تعليمية إضافية للطلاب تمكنهم من سد النقص فيما يتلقونه من خدمات تعليمية، حيث إن مجرد التوسع الكمي غير المصحوب بتحسين البيئة الفعلية للعملية التعليمية يؤدي إلى وجود الكثير من المعوقات تحول دون ديمقراطية التعليم.
-توزيع الشهادات والدرجات العلمية بالتساوي بين المستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في المجتمع، فحق التعليم والاستمرار فيه أحد أبعاد تحقيق التكافؤ في الفرص التعليمية، ويتحقق ذلك من خلال:
- توافر معلمين متميزين قادرين علي استخدام طرق وأساليب تدريس خاصة متنوعة تتناسب مع احتياجات جميع الطلاب.
- إكساب المعلمين مهارات مواجهة المشكلات الناتجة عن وجود اضطرابات سلوكية تنشأ من التواصل بين الطلاب العاديين وذوي الاحتياجات الخاصة.
- إعداد دورات تأهيلية للعاملين في المدرسة قبل البدء بعملية الدمج تتضمن أساليب التواصل مع ذوي الاحتياجات الخاصة.
- اختيار العاملين بمدارس الدمج ممن تتوافر لديهم اتجاهات إيجابية نحو العمل مع ذوي الاحتياجات الخاصة والتعاون معهم.
- تنفيذ برامج وأنشطة تربوية تسعى لتحقيق تقبل الطلاب العاديين لأقرانهم من ذوي الاحتياجات الخاصة.
- توافر برامج إرشادية ووقائية تهتم بتفهم الطلاب العاديين لسيكولوجية وطبيعة الطلاب ذوى الاحتياجات الخاصة، وتجنب ونبذ العنف فيما بينهم.
- نشر الوعي لدى أولياء أمور الطلاب العاديين بمضمون الدمج وأهميته للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة للتغلب على ما لديهم من اتجاهات سلبية.
- الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة في مجال دمج ذوي الاحتياجات الخاصة لتفعيل الواقع التربوي، وتحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لهم.
- توافر الإمكانات والموارد المالية لمدارس الدمج سواءً من قبل إدارة التربية والتعليم، أو القطاع الخاص، بما بمكنها من بلوغ غاياتها.

رابعاً: توفير متطلبات تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة

إن من أهم متطلبات تمكين ذوي الاحتياجات الخاصة توفير كافة أشكال المساندة الاجتماعية والخدمات الصحية لهذه الفئة من خلال:
-إدخال تشريعات قانونية تدعم حق هذه الفئة وتمكن لهم فرص متكافئة.
-توفير بيئة مناسبة لتلك الفئة المهشمة في المجتمع في شتى جوانب الحياة من مرافق عامة ومواصلات وتعليم وغيرها من الأمور التي تسترعي فائق الاهتمام لديهم، لتصبح مناسبة لهم وليتم دمجهم ضمن فئات المجتمع.

-وضع البرامج الإعلامية المتكاملة لإزالة بعض الأفكار السلبية العالقة في أذهان المجتمع تجاههم.
-إنشاء مراكز علمية لدراسة الموضوعات المتعلقة بذوي الاحتياجات الخاصة.
-عقد المؤتمرات والندوات وورش العمل حول الفئات ذوي الاحتياجات الخاصة وذلك للتعرف على طبيعة مشكلاتهم وسبل التعامل معها حتى يمكن تفعيل دور المجتمع في تمكينهم.
-دعم برامج الجمعيات الأهلية في مجال رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف أشكال الدعم.
-إنشاء نوادي اجتماعية ورياضية توفر سياقاً لممارسة ذوي الاحتياجات الخاصة وأسرهم للأنشطة الرياضية والترفيهية.
-القيام بحملة إعلامية لتكوين نظرة إيجابية حول ذوي الاحتياجات الخاصة وكيفية معاملتهم.
-حث المواطنين على العمل التطوعي وإبراز دورهم في المشاركة المجتمعية للنهوض بالمجتمع والارتقاء به.

خامساً: الإتاحة البيئية لذوي الاحتياجات الخاصة

يعني مصطلح الإتاحة تصميم السلع والخدمات والمباني بطريقة تسمح لجميع أفراد المجتمع استخدامها دون تمييز على أساس الجنس أو السن او الأصل الاجتماعي.

ويطلق مصطلح البيئة على مجموع ما يحيط بالكائنات الحية وتستمد منها مقومات حياتها، وعليه فإن كل ما يتصل بحياة الإنسان منذ مولده وإلى نهاية حياته، عنصرا أصيلاً من بيئته الحياتية، أي التي كان على اتصال بها مستمدا منها وجوده المادي ووجوده المعنوي، مضفياً إليها من خلال بصمته التي يتميز بها، وعليه فالبيئة الحياتية للإنسان تنقسم إلى البيئة الحياتية الطبيعية، والبيئة الحياتية الثقافية أو الإنسانية.

فالبيئة الحياتية الطبيعية: هي كل المكونات التي يستمد منها الإنسان وجوده الأصيل وهي ليست من صنع الإنسان أو لم يتدخل الإنسان في وجودها أو إنشائها رغم إحاطتها به، واستمداده وجوده الأساسي منها ومن توظيفها لصالحه وهي تتكون من البيئة: البيولوجية، الطبيعية، والفيزيقية وما بينها من علاقات تفاعلية وبينها وبين الإنسان في أثناء ممارسته لوجوده.

أما البيئة الحياتية الثقافية: فتتضمن كل ما يحيط بالفرد من بشر، للمحافظة على بقائها واستمرارها، وتماسكها واستمرارها وتحتفظ بعاداتها الاجتماعية، ومعايير السلوك وضوابطه فيها، وقيمها ومعتقداتها من خلال الثقافة.

ومما لا شك فيه توجد علاقة وثيقة بين أنسنة البيئة الحياتية لذوي الاحتياجات الخاصة وتمكينهم وتحقيق جودة حياتهم، ويتحقق ذلك بالإتاحة البيئية لهم أي بيئة خالية من العقبات، بمعني تصميم المباني والفراغات بحيث تكون آمنة، صحية وملائمة ومريحة لجميع

أفراد المجتمع بما فيهم ذوي الاحتياجات الخاصة وبذلك تزيد شعورهم بالاستقلالية والاعتماد على الذات، من خلال:
-تكوين اتجاهات مجتمعية إيجابية نحو ذوي الاحتياجات الخاصة بنشر ثقافة الاختلاف بين أفراد المجتمع، التعريف بأنواع الإعاقات المختلفة وأساليب التفاعل معها وكيفية تلبية احتياجات المعاقين الناجمة عن الإعاقة، وتحفيزهم لإدماج ذوي الإعاقة في المجتمع.
-تدريب الموظفين في المؤسسات المختلفة على كيفية التعامل مع الأشخاص المعاقين علي اختلاف إعاقاتهم.
-تقديم برامج حول طبيعة البيئة التي يعيش فيها ذوي الاحتياجات الخاصة تتضمن أهم المشكلات التي يتعرضون لها، لزيادة وعيهم بتلك المشكلات وتوجيه وحث أفراد المجتمع العاديين على التواصل معهم.
-إزالة القيود الاجتماعية والتعليمية والإعلامية التي تحول دون تحقيق بيئة دامجة لذوي الاحتياجات الخاصة.
-توفير مساحة كافية يتحرك فيها المعاق حركياً على كرسيه المتحرك، إشعارات صوتية في المصاعد للمعاقين بصرياً عن رقم الدور وضبط الإضاءة في الممرات وفق الحاجة، دورات المياه ممهدة للكراسي المتحركة والأبواب تفتح أتوماتكياً.
-جعل المكتبات مناسبة لذوي الاحتياجات الخاصة اعتماداً على مفهوم البيئة الدامجة للمعاقين؛ بصرياً بتزويد مبنى المكتبة بمصعد به إرشادات صوتية، كتب مطبوعة بطريقة بريل وبخط كبير وكذلك كتب صوتية، وسمعياً بتوفير أنظمة تحويل الصوت إلى نص وسماعات للأذن وتدريب فريق العمل على لغة الإشارة، وحركيا تهيئة الغرف والحمامات بتجهيزات خاصة بهم واستخدام الأبواب الأتوماتيكية.
-تقديم برامج إعلامية تهتم بتنمية مهارات الأشخاص المعاقين وتأهيلهم وإعدادهم للاندماج الكلي في المجتمع.

سادساً: المساواة في فرص جودة الحياة

ويعد توفير مستوى متميز من الرعاية الصحية أمراً ضرورياً لتحقيق جودة الحياة، ويتحقق ذلك بالحفاظ على سلامة الجنين من خلال العناية الصحية الفائقة للمرأة الحامل، وتقديم الرعاية الاجتماعية والنفسية لها، وتستمر هذه الرعاية الصحية بعد الوضع، مع تقديم المجتمع الأموال اللازمة للأسرة لتتمكن من توفير ظروف معيشية ملائمة لنمو الطفل وهو يتمتع بالسلامة البدنية والصحة النفسية، ويُعد الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة جزءً لا يتجزأ من هذه الرعاية، وتهدف الرعاية الصحية المكثفة إلي العمل على منع حدوث الإعاقة قدر المستطاع، ثم العمل على علاجها والتخلص منها في أسرع وقت ممكن، وتقديم الرعاية الصحية الفائقة والمستمرة لتخفيف آثار الإعاقات المستمرة ومساعدتهم علي التخلص منها بفضل الرعاية الطبية المكثفة.

وكذلك يعد توفير تعليم متميز أمراً ضرورياً لتحقيق جودة الحياة، فالتعليم المتميز وسيلة المجتمع لتنمية ثروته البشرية، وتنمية مهاراتها وصقل قدراتها، وكلما كان نظام التعليم ذا جودة عالية كلما كان المنتج التعليمي قادراً على تحقيق التنمية والتقدم لمجتمعه، ويكون تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة جزءً من هذه المنظومة التعليمية، بحيث تحظى فئة ذوي الاحتياجات الخاصة بوجود خدمة تعليمية متميزة تساعد بقوة في تنمية قدراتهم واستثمار طاقتهم الاستثمار الأمثل، مما يجعل المؤسسة قادرة على تحقيق أهدافها بكفاءة عالية.

كما يساعد تكافؤ الفرص على التمتع بجودة الحياة إلى أقصى درجة ممكنة في إطار استثمار ما تعلمه الأفراد للحصول على فرص اجتماعية واقتصادية أخرى.

وبعد فهذه رؤية قابلة للقراءة، وإعادة القراءة، والمناقشة والنقد، وكذلك قابلة للحذف أو الإضافة، أو التبني أو النفي، وهي محاولة إنسانية، وكل محاولات الإنسان تتسم بالنقص، حتى يمكن الإضافة إلى المحاولة السابقة محاولات لاحقة، تسد الفجوات وتتفادى السلبيات وتعالج النقص، من أجل المزيد من الارتقاء الوجودي للإنسان، سعيًا نحو مدارج كماله الذي لن يصل أبدًا إلى أقصى مداه.

المراجع

ابن منظور(د.ت). لسان العرب، دار الحديث، ج2، القاهرة

-أمل نبيه أبو اليزيد متولي (2019). المشاركة المجتمعية ودورها في تحسين جودة الحياة لدى أسر الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة في ضوء الاتجاهات التربوية المعاصرة، رسالة ماجستير، كلية رياض الأطفال، جامعة المنصورة.

-إيمان السيد عبد الحميد (2014). جودة الحياة وعلاقته بالعوامل الخمسة الكبرى للشخصية وتقدير الذات لدي عينة من طلاب الجامعة وفاعلية برنامج تدريبي لتحسين جودة الحياة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة المنصورة.

-إيمان حمدي حمودة (2011). برنامج تدريبي مقترح لإدارة الذات وأثره على تحسين جودة الحياة لدى الطلاب المراهقين العاديين والمرضي ببعض الاضطرابات النفسية"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة الإسكندرية.

-إيمان عبدالعال أحمد عبدالعال (2016). منظمات المجتمع المدني ودورها في الحماية الاجتماعية للمعاقين حركيا، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع56، ج5.
-جمهورية مصر العربية (1975). القانون رقم (39) لعام 1975 بشأن تأهيل المعوقين.
-جمهورية مصر العربية (1996). القانون رقم (12) لعام 1996، بشأن أحكام حماية الطفل المعاق، الباب السادس ،أحكام رعاية الطفل المعاق.
-جمهورية مصر العربية (2014). دستور 2014، مواد ذوي الإعاقة، 80، 81.
-جمهورية مصر العربية (2018). قانون 10 لسنة 2018 بشأن قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الجريدة الرسمية العدد 7مكرر (ج) بتاريخ 19 / 2 / 2018.
-خديجة عبدالعزيز إبراهيم (2014): مدى اهتمام البحوث التربوية العربية بقضايا تربية ورعاية فئتي الموهوبين والمعاقين: دراسة تحليلية ميدانية، المؤتمر العلمي العربي الثامن: الإنتاج العلمي التربوي في البيئة العربية - القيمة والأثر، جمعية الثقافة من أجل التنمية، جامعة سوهاج.
- زينب محمود شقير (2010). جودة الحياة واضطرابات النوم لدى الشباب ، الأعمال الكاملة للمؤتمر الإقليمي الثاني لعلم النفس ، رابطة الاخصائيين النفسيين ، القاهرة ، نوفمبر –ديسمبر.
-عبير نجم الخالدي، وناطق جزاع الكبيسي (2018). دور المؤسسات التربوية في رعاية الاطفال ذوي الاحتياجات الخاصة - دراسة ميدانية، مركز البحوث النفسية، ع28، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.
-عصام عبد الرازق علي (2018). الشراكة المجتمعية لرعاية الطلاب الموهوبين في ضوء الخدمة الاجتماعية، مجلة الخدمة الاجتماعية، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، ع59، ج7.
-نفيسة فوزي عمر عيسوي (2012). المساندة الاجتماعية وعلاقتها بمعني الحياة وبعض سمات الشخصية لدى المراهقين المكفوفين بصريا، رسالة ماجستير، معهد الدراسات والبحوث التربوية، جامعة القاهرة.
-وزارة التربية والتعليم(1981). قانون التعليم رقم (139) لسنة 1981 والمعدل بالقانون رقم 233 لسنة 1988، مطبعة وزارة التربية والتعليم، القاهرة.
-وزارة التربية والتعليم: القرار الوزاري رقم (37) بتاريخ 1990/1/28م بشأن اللائحة التنظيمية لمدارس وفصول التربية الخاصة.
-وزارة التربية والتعليم (2014). الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي، 2014/ 2017.
-وزارة التربية والتعليم (2016).قرار وزاري 229 لسنة 2016 ، بشأن دمج الطلاب ذوي الاعاقة بمدارس التعليم الفني.

-وزارة التربية والتعليم (2017). القرار الوزاري رقم 252 بتاريخ 5 أغسطس 2017 ، بشأن قبول التلاميذ ذوي الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم العام.
-وزارة التربية والتعليم (2017). القرار الوزاري رقم (291) لسنة 2017؛ بشأن اللائحة التنظيمية لمدارس وفصول التربية الخاصة.
-وزارة التربية والتعليم (2019). قرار رقم 20 لسنة 2019 بشأن فتح فصول ملحقة بمدارس النور للمكفوفين ومدارس الأمل للصم للطلاب مزدوجي ومتعددي الإعاقة ونظام القبول بها.
-Ayyash,H :Alamuddin , R (2007 .(predictions Of Subjective Well – Being Among College youth in Lebanon . The Journal Of Social psychology , Vol.(3), No.(147.(
- Fleming - Castaldy, R (2009). Activities, human occupation, participation, and empowerment. The textures of life: purposeful activities in the context of occupation. AOTA Press, Bethesda Google Scholar, p14.
- Schalock, R. L., Bonham, G. S., & Verdugo, M. A (2008). The conceptualization and measurement of quality of life: Implications for program planning and evaluation in the field of intellectual disabilities. Evaluation and program planning,Vol.(31), No.(2).
- Unwin Tim (2005). Partnerships in Development Practice: Evidence from multi-stakeholder ICT4D partnership practice in Africa. France: UNESCO